الأمم المتحدة

A/67/602–S/2012/893



Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة من القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق).

ويطلب القاضي يونسن تمديد فترة ولاية خمسة من القضاة الدائمين في دوائر الاستئناف بالمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو حتى انتهاء القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أو التي سيكلفون بالنظر فيها، أيهما أقرب.

وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٣٢ (٢٠١٠) ومقرر الجمعية العامة ٦٤/٤١٥ باء، مُددت فترة ولاية القاضيين اللذين كانا يعملان في تلك الفترة في دائرة الاستئناف، وهما القاضي محمد غوني والقاضية أندريسيا فاز، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو حتى





انتهاء القضايا التي كلفا بالنظر فيها، أيهما أقرب. وفي ذلك الوقت، كانت القاضية خالدة رشيد خان والقاضية أرليت راماروسون والقاضي باختيار توزموخاميدوف أعضاء في الدائرة الابتدائية. وفي وقت لاحق، عُيّن القضاة الثلاثة للعمل في دائرة الاستئناف عملا بالفقرة ٣ من المادة ١٣ من النظام الداخلي للمحكمة بصيغتها المعدلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩). وبموجب تلك المادة، تكون فترة ولاية كل قاض منقول إلى دائرة الاستئناف مماثلة لفترة ولاية القضاة العاملين في دائرة الاستئناف. ولذا فإن فترة ولاية القاضية خان والقاضية راماروسون والقاضي توزموخاميدوف ستنتهي أيضا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

ويبين الجدول الزمني المُستكمل لدعاوى الاستئناف، المرفق برسالة القاضي يونسن، أن دعاوى الاستئناف التي كُلف هؤلاء القضاة بالنظر فيها، أو سيكلفون بالنظر فيها، لن تكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ولذا فمن الضروري تمديد فترة ولاية القضاة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ويتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في هذا الطلب والبت فيه. وبناء على ذلك، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أكتب إليكم لطلب تمديد فترة ولاية قضاة المحكمة الدائمين الأعضاء في دائرة الاستئناف. وفي هذا الخصوص، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الجدول الزمني المتوقع حاليا لدعاوى الاستئناف (انظر التذييل).

وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٣٢ (٢٠١٠)، تنتهي فترة ولاية القاضي محمد غوني (تركيا) وأندريسيا فاز (السنغال) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتمشيا مع الفقرة ٣ من المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة بصيغتها المعدلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩)، فإن فترة ولاية القضاة المنقولين من الدوائر الابتدائية للمحكمة إلى دائرة الاستئناف تصبح تلقائياً نفس فترة ولاية القضاة العاملين في دائرة الاستئناف. ولذا فإن فترة ولاية جميع قضاة المحكمة الدائمين الأعضاء في دائرة الاستئناف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وبالإشارة إلى جدول قضايا الاستئناف المرفق، ومع ملاحظة مشاركة القضاة في قضايا الاستئناف المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يُطلب أن تُمدد فترة ولاية القضاة الدائمين التالية أسماؤهم، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو حتى الانتهاء من قضايا الاستئناف التي كلفوا بالنظر فيها، أو سيكلفون بالنظر فيها، أيهما أقرب:

القاضي محمد غوني (تركيا)
القاضية أرليت راماروسون (مدغشقر)
القاضية أندريسيا فاز (السنغال)
القاضية خالدة رشيد خان (باكستان)
القاضي باختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي)

ولهذه التمديدات أهمية حاسمة لكفالة أن يتسنى للمحكمة تحقيق أهدافها المحددة في استراتيجية الإنجاز، أي الانتهاء من النظر في جميع دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

ولذا سأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة مع تذييلها على أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للنظر فيها واتخاذ الإجراء اللازم.

(توقيع) القاضي فاغن **يونسن**
رئيس المحكمة

التذييل

الجدول الزمني المتوقع لدعاوى الاستئناف أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

